

قانون الآثار - ١٩٧٢

قرار جمهورية اليمن بالافتتاح رقم (٥) لسنة ١٩٧٢

قرار جمهوري بقانون رقم () لسنة ١٩٧٢م

اللائحة

باسم الشعب

رئيس المجلس الجمهوري

بعد الاطلاع على الدستور

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة

وبناء على ما عرضه رئيس مصلحة الآثار ودر الكتب

وبعد موافقة مجلس الوزراء والمجلس الجمهوري

قررنايلي :

الفصل الاول . . احكام عامة

مادة ١ - تحافظ الجمهورية العربية اليمنية داخل حدودها وفقا لأحكام هذا القانون على الآثار القائمة فيها وذلك لتراثها الثقافي الذي تركته عصورها من عبقها المتعاقبه كما تحترم آثار الشعوب العربية والامم الاخرى خارج حدودها وفقا لأحكام الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقد ها .

مادة ٢ - تناط مهمة المحافظة على الآثار بمصلحة الآثار ويسود الى هذه المصلحة وحدها مسؤولية تقدير الصفة الاثرية والتاريخية للاشياء والمواقع والمباني والحكم بأهميتها كل أثر وتقرير الواجب تسجيلها لحمايتها وصيانتها ودراستها والامتناع بها . وتقوم مصلحة الآثار بالمحافظة على الآثار المنقولة المعرضة للتلأف والسرقة والتخريب بالتعاون مع مصلحة السياحة .

مادة ٣ - كل ما عنعه الانسان أو انتجه أو شيده ومضى عليه مائتا عام ميلادية فإنه يعتبر من الآثار الواجب دراستها وتسجيلها وصيانة ما تجدر صيانتها منها .

مادة ٤ - تقسم الآثار الى نوعين : أ - آثار منقولة - ب - آثار غير منقولة .
١ - الآثار المنقولة : هي المنقولة عن الأرض من مادتها والخرين من صنعها ووجوه استعمالها .

ب - الآثار غير المنقولة هي الثابتة التي اكتسبت هذه الصفة بطبيعتها كخرائب المدن وأطلال المنشآت البائدة والابنية التاريخية المشيد لغايات مختلفة .

- مادة (٥) جميع الآثار المنقولة وغير المنقولة الموجودة في باطن أراضي الجمهورية العربية اليمنية تعتبر من أملاك الدولة العامة ، أما الآثار الظاهرة على سطح الأراضي اليمنية فتبقى في تصرف مالكيها إلى أن يتم لصحة الآثار استملاك ماتسراه ضرورياً لاستملاكه منها .
- مادة (٦) ملكية الأرض لا تمنح عنايتها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التقيب على الآثار فيها .
- مادة (٧) لصحة الآثار أن تستملك أي أثر منقول أو غير منقول يوجد في أراضي الجمهورية العربية اليمنية ويام ذلك وفقاً للأنظمة المقررة .
- مادة (٨) يمنع منعاً باتلاً إتلاف الآثار المنقولة أو غير المنقولة أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها بالكتابة أو الحفر عليها أو تغيير معالمها أو فصل جزء منها أو تزيفها ويمنع لصق أي إعلانات أو أوراق على جدران الأماكن الأثرية كالمساجد وغيرها .

الفصل الثاني . . الآثار غير المنقولة

- مادة (٩) يدرس موظفوا مصلحة الآثار المختصون جميع الآثار غير المنقولة في الأراضي اليمنية ويجمعون الوثائق العلمية والمعلومات التاريخية المتعلقة بها وفردون ملفاً خاصاً لكل منها ويقررون ماتجب المحافظة عليها منها . ويطلقون حرية التصرف فيما عدا ذلك .
- مادة (١٠) يقصد من تسجيل المواقع الأثرية والمباني التاريخية في الجمهورية العربية اليمنية تقرير أهمية هذه المواقع والمباني لأن تبقى وأن تنقل إلى الأجيال المقبلة وتوفير الحماية الرسمية لها وتأمين صيانتها ويتم التسجيل المشار إليه بقرار من رئيس المصلحة ، ويبلغ القرار المذكور إلى الدوائر المعنية ويؤشر على المواقع والمباني المسجلة في السجل العقارى .
- مادة (١١) لمصلحة الآثار أن تمثلت الموضوع الأثرى أو البناء التاريخى المسجل فى أى وقت تشاء بعد دفع القيمة اللازمة .
- مادة (١٢) تقوم مصلحة الآثار بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع المواقع الأثرية والمباني التاريخية المسجلة وتشرف عليها للمحافظة على ميزات الفنية وطابعها التاريخى بالتعاون مع وزارة الأوقاف ، وتنفق عليها من ميزانيتها ، كما تقوم بتجميلها وإنشاء الحدائق حولها بالتعاون مع مصلحة البلدية واعدادها لزيارة السياح وتحويل ما يمكن تحويله إلى متاحف أو معارض دائمة وتجهيزها بالاستراحات اللازمة للزائرين .

مادة (١٣) يجب على مصلحة الآثار أن تمنع أى ضرر يلحق بالمواقع الأثرية والأبنية التاريخية المسجلة ولا يحق للمالك إجراء الإصلاح أو الترميم دون موافقة المصلحة المذكورة، ودون إشرافها. وإذا هدم المالك عقاره المسجل أو قسماً منه، أو حوّل فيه، دون مراعاة مصلحة الآثار، فأجبر على إعادة البناء إلى ما كان عليه، فنسلاً عن العتبات المنصوص عليها في هذا القانون. • يجوز ترتيب حقوق جوار ذات نفع على كل عقار أو أرس يقعان بالقرب من موقع أثرى أو بناء تاريخي وكذلك لا تجوز إقامة بناء جديد على أرض أثرية أو الصاق هذا البناء على بناء تاريخي/مسطح/مصلحة الآثار وبصفة خاصة لا يجوز ترتيب حق الاتاق بالمرور أو بفتح أبوابها، بنافذ أو مظلات لأى عرض ومن أى جهة على مباني أو أسوار أو أراضي أثرية بخير ترخيص من مصلحة الآثار. •

مادة (١٥) تستشير مصلحة البلدية والأشغال العامة وكل هيئة أخرى عند ما تضع تصاميم مدينه صنعاء وتوابعها أو عند بدئها تنفيذ هذه التصاميم مصلحة الآثار فيما يتحتم بالابنية التاريخية المسجلة وتكفل ايجاد حرم غير مبني حول هذه الابنية، وتحين شروط ونماذج الابنية الجديدة المجاورة لها بما ينسجم مع بيئتها التاريخية القائمة. •

مادة (١٦) تتخذ مصلحة الآثار مع سلطات الامن في زمن السلم والحرب كل التدابير اللازمة لحفظ المواقع الأثرية والأبنية التاريخية وبقية الممتلكات الثقافية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية لحماية الممتلكات الثقافية لدى وقوع نزاع مسلح. •

الفصل الثالث .. الآثار المنقولة

مادة (١٧) تحفظ الآثار المنقولة في متحف مدينة صنعاء وفي المتاحف الأخرى التي تنشأ في المستقبل حيث تدرس وترم ويحفظ ما يجب عرضه منها ويحزن ما تبقى. • ولا يمكن ان تباع أو تهدي الآثار المنقولة والمسجلة في السجل العام للمتحف الا انه يجوز تبادلها بانحاء أخرى مع متاحف الدول العربية والاجنبية اذا كانت هذه الآثار ذات أهمية ثانوية. •

مادة (١٨) يجوز للأفراد اقتناء بعض الآثار المنقولة بشرط عرضها على مصلحة الآثار لتسجيل ما هو مهم منها. •

مادة (١٩) (١) تمنح مهلة سنة واحدة الى الافراد بعد صدور هذا القانون لتسجيل ما لديهم من آثار، وبعد انتهاءها كل اثر منقول غير مسجل أو لم يرخس لصاحبه بحرية التصرف به. •

مادة (٢٠) لا يجوز انتقال ملكية الآثار غير المنقولة أو المنقولة سواء أكانت مسجلة أو غير مسجلة ، ويجب على كل من يكون في حوزته آثار أن يعرضها على مصلحة مالم تأنه يعتبر مخالفاً وتطبق عليه أحكام هذا القانون ولا يحق له بيعها إلا بأذن من مصلحة الآثار .

مادة (٢١) يجب على كل من يكتشف اثراً منقولاً أو يعثر عليه بطريقة الصدفة أن يخبر مصلحة الآثار بذلك خلال ثمانية وأربعين ساعة (٤٨) من اكتشافه أو العثور عليه والمصلحة أن تقرر إذا كانت تود الاحتفاظ بالآثار ويتعين عليها في هذه الحالة أن تدفع مكافأة نقدية مناسبة أو أن تقرر تركه في حيازة مكتشفه .

مادة (٢٢) على كل من يستورد اثراً من خارج حدود الجمهورية العربية اليمنية أن يبلغ مصلحة الآثار عنه خلال ثلاثة أيام من وصوله ولا يجبر المستورد على التخلي عن ملكية اثره اذا كانت نيته الاقتناء لا الاتجار به ولمصلحة الآثار حق شراء الأثر المصم بعد ان يحدد المجلس الأعلى للآثار مقدار ما يستحقه .

مادة (٢٣) لا تحول الآثار المنقولة من وضعها القائم المسجلة عليه ولا ترمم ولا تثقل من مكان الى آخر دون ترخيص من مصلحة الآثار .

مادة (٢٤) على الأفراد والهيئات الذين يمتلكون قطعاً أثرية إما بالشراء أو عن طريق الميراث أو بأي طريقة أخرى أن يقدموا بياناً بأهم ما في هذه المجموعات من الآثار الى مصلحة الآثار ولا يتم فون بيع أو اهداء شيء منها الا بعد موافقة المصلحة وأذا خالف احد ذلك يقع تحت طائلة القانون .

ويدخل في ذلك القطع الأثرية ذات الأهمية الخاصة المستوردة التي يحضرها الافراد أو الهيئات من الخارج ولو كانت من حضارات غير يمنية .

مادة (٢٥) تعتبر جميع الكتب والمخطوطات الهامة النادرة في حكم الآثار المنقولة ويجوز للأفراد أو الهيئات اقتنائها بشرط تسجيلها ولا يجوز التصرف فيها بالبيع والتصدير الا بعد موافقة مصلحة الآثار .

الفصل الرابع . . الحفائر الأثرية

مادة (٢٦) يقصد بالحفائر الأثرية جميع التعريات التي تستهدف العثور على آثار منقولة وغير منقولة وتجرى عن طريق دراسة سطح الارض أو حفرها أو الغوص الى أعماق المياه البحرية الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية .

مادة ٢٧ -

يحصر حق إجراء الحفائر الأثرية على مصلحة الآثار وعلى الهيئات العلمية
وعلم الآثار العرب والأجانب الذين ترخص المصلحة المذكورة لهم بذلك وفقاً
لاحكام هذا القانون ، ولا يجوز لأحد ان يقوم بالحفائر الأثرية دون أن يحصل
على اجازة رسمية

مادة (٢٨)

يحق لمصلحة الآثار ان تجرى حفائر أثرية في أية بقعة من اراضي الجمهورية
العربية اليمنية وعليها ان تعيد الاراضي الخاصة بعد التنقيب الى اصحابها
ويحق لهؤلاء ان يطالبوا بتعويضات عن الاضرار اللاحقة باراضيهم من جراء
الحفائر الا اذا جرى استملاك هذه الاراضي .

مادة (٢٩)

تمنح مصلحة الآثار اجازات الى البعثات الأثرية العربية او الاجنبية للقيام
بالحفائر بعد التأكد من مقدرتها وكفاءتها في التنقيب من الوجهتين العلمية
والمالية وتكون هذه البعثات طيلة مدة اقامتها في اليمن في حى قوانينها
ورعاية سلطاتها .

مادة (٣٠)

يتعهد رئيس البعثة الأثرية خطياً قبل حصوله على اجازة الحفائر بما يلي :

- أ - التقيد بكل احكام هذا القانون .
- ب - قبول البعثة لمرافقة ممثل أو أكثر من مصلحة الآثار طيلة اجراء الحفائر .
- ج - ارسال تقارير عن سير اعمال التنقيب ونتائجها الى مصلحة الآثار .
- د - تسليم ممثل مصلحة الآثار نسخاً من كل الرسوم والمقاطع والصور الشمسية
التي صنعها لجمع الآثار المكتشفة منقوله أم غير منقولة وذلك بعد انتهائها
اجراء التنقيب .
- هـ - ايداعه نسخة من سجله المفصل الذي يصف فيه جميع الآثار المكتشفة
بالتفاصيل العلمية اللازمة والذي ينظم بشكل يتفق عليه مقدماً بينه وبين
المصلحة .
- و - نقل جميع الآثار المنقولة المكتشفة الى المتاحف اليمنية لدى انتهائها
فترة التنقيب وتسليمها لأمين المتحف وفق السجل المفصل .
- ز - ان يقدم بالعربية والانجليزية أو الفرنسية خلال ستة اشهر من انتهائها كمل
فترة من فترات الحفائر تقريراً معداً للطبع عن اهم النتائج العلمية التي حصل
عليها .

- ٦ -

حسب ان يصدر خلال سنتين من اختتام الحفائر المرخص بهلد راسة علمية مفصلة عن نتائج حفائره ،

ويجوز ان تعد هذه المهلة حتى خمس سنوات .

ط - ان يسلم الى مصلحة الاثار عشر نسخ من كل كتاب أو نشر أو مقال يصدره عن اعمال التنقيب

ونتائجه بعد موافقة مصلحة الاثار على الاصدار والنشر .

ي - ان يساعد مصلحة الاثار على تنظيم منطقة الحفائر واعدادها لزيارات العلماء والسائحين

والمتنبيين والطلاب وأن يساعد امانة المتحف في تصنيف الآثار المنقولة المكتشفه وفي عرضها

و تخزينها على الشكل العلمي .

مادة (٣١) يجوز لمصلحة الاثار ان تشترک مع احدى البعثات الاثرية للتحري عن الاثار في موقع ما ،

كما يجوز لهذه المصلحة ان تقدم مساعدة مالية الى بعض البعثات التي لا تملك مواردها للقيام

بأعمالها اذا ثبت ان هذه الاعمال ذات اهمية علمية كبرى .

مادة (٣٢) تدرج في اجازات الحفائر التي تمنح الى البعثات الاثرية الاجنبية الامور الاتية : -

أ - شروط اسهام الاثار علميا و فنيا وماليا اذا كان يوجد ثمة مثل هذه الاسهام .

ب - تحديد الموقع الاثرى المراد اجراء التنقيب فيه .

ج - اسماء العلماء الاختصاصيين - رئيس واعضاء البعثة .

مادة (٣٣) اذا خالف صاحب الاجازة في الحفائر اي شرط من شروط تعهده الواردة في المادة

(٣٠) من هذا القانون فللمصلحة ان توقف حفائره وتسحب اجازته . واذا انقطع خلال -

فترتين في سنتين متلاحقتين دون عذر مقبول عن مواصلة حفائره ، فالمصلحة احبار اجازته -

ملغاه .

مادة (٣٤) تكفل مصلحة الاثار حقوق الملكية العلمية عن نتائج الحفائر التي تجريها البعثات

الاثرية الاجنبية وتحفظ لها حق الاسبقية في نشر كل المعلومات عن الاثار التي تكتشفها وذلك

خلال خمس سنوات بعد اكتشاف هذه الاثار واذا انقضت هذه المدة دون ان تقوم

البعثات بنشر اكتشافاتها جاز لمصلحة الاثار ان تنشر كلما قوافر لديها من معلومات عن الاثار

وأن تكلف غير المكتشف بنشرها .

مادة (٣٥) تكون جميع اثار التي تعثر عليها البعثات الاثرية ملكا لليمن وتودع هذه الاثار

في المتحف لتؤلف فيه مجموعات تامة تمثل مدنيات المنطقة وتاريخها وفنونها ويجوز ان تعطى

البعثات الاثرية مكافأة على اتعابها مكافأة مالية أو بعض الاثار المنقولة المكره التي يستغنى

عنها لمماثلتها من حيث المادة ، والصنعة والدلالة التاريخية والقيمة الفنية لبعض الاثار .

المتشفه خلال الحفائر نفسها ، والتي اودعت المتحف وذلك بعد نشر كل المعلومات العلمية

المتعلقة بها .

مادة (٣٦) لا يجوز للبعثات الاثرية استنطاق اى اثر من الاثار المكتشفه ويمنع عليها اخذها معها للدراسة ويجب دراستها في اليمن الا في حالة الضرورة القصوى بمسند اخذ الضمانات الكافية لارجاعها سليمة ولا يمنع من عرضها في المعارض الدولية اذا كان الاثر في حالة جيدة ولا خوف عليه من النقل بعد اجراء التأمين اللازم عليه لسلامته في النقل والسرقه .

مادة (٣٧) تعتبر المنشآت التي تبنيها البعثات الاثرية من مساكن للبعثات والخد المخازن ملكا لمصلحة الاثار، اذا بنيت في ارض مملوكة لمصلحة الاثار دون هدم أو اغتاف اى شئ منها، ولا يسمح للبعثة ان تنقل معها الا الادوات الخاصة بها .

الفصل الخامس . . تجارة الاثار وتصديرها

مادة (٣٨) تشرف مصلحة الاثار على تنظيم الاتجار بالاثار لمنع تسرب اثار البلاد خارج الحدود توفيراً لمكانيات نشوء ونمو المجموعات الاثرية المودعة في المتاحف .

مادة (٣٩) لا يجوز لأحد ان يتجربا الاثار ما لم يجعل على رخصة رسمية بذلك من مصلحة الاثار والرخصة فردية وملتها سنة قابلة للتجديد . ويجب ان تكون الاثار التي يتجر بها مسجلة واجيز التصرف بها واذا ظهرت في حوزة التاجر اثار غير ذلك صودرت واعيل التاجر الى القضاء . ويجوز لرجال سلطة الاثار بعد اخذ اذن من القضاء تفشيش منزل التاجر المشتبه فيه اذا تبين من التحقيق انه يخبي في منزله اثارا غير مصرح له ببيعها أو حوزتها .

مادة (٤٠) يحق لممثلي مصلحة الاثار الدخول الى حوانيت التجار وفتيشها ويجب على التجار المذكورين التقيد بالتعليمات التي تصدرها مصلحة الاثار .

مادة (٤١) يمنع تصدير اى اثر من اثار الى خارج الحدود الا اذا اجازت ذلك بمصلحة الاثار بترخيص خاص وبعد تأكد ها من ان الاثار المنوى تصديرها لن ترمى الى افقار التراث اليمنى الثقافى وانه يوجد ما يماثلها في المتاحف ويمكن الاستغناء عنها .

مادة (٤٢) لمصلحة الاثار ان تجيز التصدير او ان ترفضه أو ان تبتاع ماتشاً من الاثار التي يراد تصديرها بسعرها الذي ثبت في طلب التصدير الا انه يترتب على المصلحة ان تعطى اجازة تصدير للاثار التالية .

- أ - الآثار التي تقرر تبادلها مع المتاحف والهيئات العلمية خارج اليمن .
ب - الآثار التي خصصت لبعثة علمية على اثر فائز رسمية أو الآثار التي أميرت لتدريس اعارة مؤقته .

- مادة (٤٣) يجب على طالب تصدير الآثار ان يخلف الآثار المراد تصديرها ويجعلها في صندوق خاص ويختم الصندوق بالرمز الخاص بالمصلحة .
مادة (٤٤) على موظفي الجمارك والبريد وسلطات الامن مصادرة كل ~~الشيء~~ لا يحل مما يصيبه اجازة تصدير ثم تسليم المصادر الى مصلحة الآثار ، ويفرض عقوبة حدتها الادنى مائة ريال يُعنى ويجوز ان تصل الى عشرة الف ريال حسب قيمة الاثر المهرب .

الفصل السابع . . المجلس الاعلى للآثار

- مادة (٤٥) ينشأ مجلس اعلى لمصلحة الآثار برئاسة رئيس مصلحة الآثار ودر المكتب وعمهوية مندوب عن وزارة التربية والتعليم ومندوب عن وزير الخزائنة ومندوب عن وزير الاعلام ومندوب عن وزير الداخلية ، ومندوب عن وزير الاشغال ومندوب عن وزير الاوقاف ومندوب عن مصلحة السياحة وعمهوين من المصلحة يختارهم رئيس المجلس .

- مادة (٤٦) يجتمع المجلس المذكور مرة كل ثلاثة اشهر ويجوز اجتماعه في ظروف استثنائية وفي كل الاحوال يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه او يطلب ثلثي اعضاء المجلس .

- مادة (٤٧) يختص المجلس بمسئوليات الامور الاتية :

- أ - مشروعات المصلحة في ترميم الآثار والمحافظة عليها وموافقة المجلس عليها .
ب - اعتماد ميزانية المصلحة .
ج - الموافقة النهائية على اعطاء الترخيص بالدفن بعد توعية رئيس مصلحة الآثار .
د - الموافقة على اقامة معارض خارج البلاد .
هـ - الموافقة على اعضاء البعثات الاثرية التي تقوم بالدفن لبعض الآثار المكررة ذات الاهمية الثانوية التي ترى المصلحة التنازل عنها .
و - موافقة المجلس على البت في الترخيص بتصدير اى قطع اثرية الى خارج البلاد .
ز - يقوم بالبت في اى خلاف ينشأ نتيجة التداخل في الاختصاصات بين الجهات ذات العلاقات المتشابهة والرجوع الى المستشار القانوني لابتداء رأيه في حل تنازع الاختصاصات .

الباب السابع ٠٠ العقوبات

مادة (٤٨) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبخزامة نقدية لا تقل عن الف ريال ولا تتجاوز عشرين الف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من ألتفتقصد اثريا منقولاً مسجلاً ولو كان هذا الأثر في ملكه وتحت تصرفه وكل من هدم بناءً تاريخياً أو موقفاً اثرياً مكتشفاً ، وكل من اعتدى على بناء تاريخي وعلى موقع اثري مخالفاً بذلك لأحكام المواد - (٨) (١٣) (١٤) من هذا القانون .

مادة (٤٩) يعاقب بالسجن ل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد عن سنة وبخزامة نقدية لا تقل عن خمسمائة ريال ولا تزيد عن الف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من زيف اثراً وكل من شوه موقفاً اثرياً أو اكتشف من الآثار وحجم عن ادا هذا الواجب وكل من مارس التفتيد عن الآثار أو ساعد أو عرغ على ذلك دون اجازة وكل من اتجر بالآثار وكل من صدر أو حاول أو ساعد على تصدير الآثار دون رخصة مخالفاً بذلك أحكام المواد (٢١) (٢٥) (٣٧) (٣٩) من هذا القانون .

مادة (٥٠) يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد عن شهر وبخزامة نقدية لا تقل عن (١٠٠) ريال ولا تزيد عن (١٠٠٠) ريال أو بأحدى العقوبتين كل من شوه اثراً أو موقفاً اثرياً أو ينيباً تاريخياً بالدفن أو الكتابة أو الدمان أو الصق عليها اعلانات أو بوضع لافتات وكل من اقتنى آثاراً غير مسجلة وكل من أهدى أو باع اثراً مسجلاً كان في حوزته ، وكل من استوره اثراً من الخارج ولم يخبر بذلك مصلحة الآثار خلال ثلاثة ايام وكل من نقل اثراً من مكان الى آخر أو اخذ انقاضاً اثرياً دون رخصة وكل من دخل الى المتحف والاماكن الاثرية دون التقيد عمداً بالبلاغات والاوامر المعلن عنها مخالفاً بذلك احكام المواد (٨) (١٥) (١٩) (٢٠) (٢٢) (٢٣) من هذا القانون .

مادة (٥١) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية

صدر بالقصر الجمهوري بتاريخ / / ١٣٩٢هـ

الموافق / / ١٩٧٢م

عبد الرحمن الارياني

محسن اليمني

اسماعيل الاكوع

رئيس المجلس الجمهوري

رئيس مجلس الوزراء

رئيس مصلحة الآثار ودر الكتب